

هل يتكشف النمو الائتماني البطيء عن أمل واعد في دول الخليج العربية؟

بقلم: مسعود أحمد

لا يزال انتعاش الائتمان المصرفي يسير بخطى بطيئة في دول مجلس التعاون الخليجي الست. فما مدى تأثير هذه المشكلة على التعافي الاقتصادي في هذه الدول؟

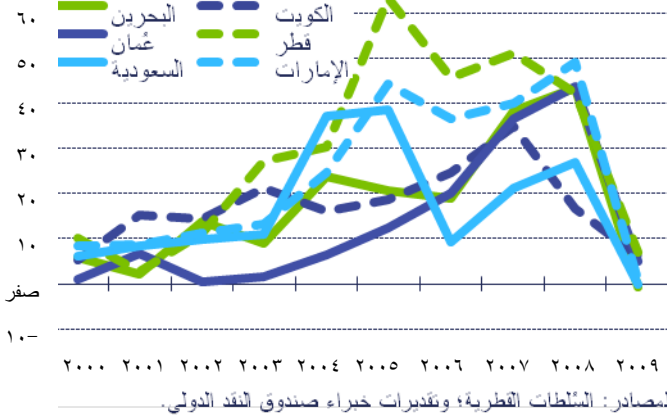
لم يكن تباطؤ النمو الائتماني في فترة ما بعد الأزمة تطورا فريدا بأي حال، وهو ما نشير إليه في آخر عدد من تقرير أفاق الاقتصاد الإقليمي. فقد خاض هذه التجربة أكثر من اثني عشر بلدا في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى بلدان أخرى كثيرة من خارج المنطقة. ورغم أن دلائل تعافي الاقتصاد أوضحت في بعض البلدان مقارنة بغيرها، فإن نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي لا يزال في أضيق الحدود، بالرغم من السياسات المتخذة لإنعاشه.

وقد يبدو من السهل دق نواقيس الخطر. أو ليست احتمالات ضعف النمو الائتماني قيذا على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير؟ ربما. ولكننا نرى أن الأثر السلبي لنمو الائتمان قد لا يكون بالغ الحدة.

ولم لا؟ جزء من الإجابة يكمن في السبب الذي أوصلنا إلى الوضع الراهن.

أسباب تباطؤ الائتمان

بعد النمو القوي في الفترة السابقة للأزمة، سجلت معدلات النمو الائتماني في دول مجلس التعاون الخليجي هبوطا سريعا في الفترة التي أعقبت الأزمة ولا تزال عند مستوياتها المتواضعة (الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، التغير السنوي %)



شهدت السنوات الخمس السابقة على الأزمة زيادة كبيرة في حجم الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي - البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - بحافز من الأوضاع الاقتصادية الكلية المواتية. وقد تجاوز النمو الائتماني المحسوب على أساس سنوي معدل ٣٠% عند الذروة.

وجاءت الأزمة لتقلب الأوضاع رأسا على عقب. فسرعان ما هبط النمو الائتماني، ولا يزال هزيلا خلال عام ٢٠١٠.

وساهمت في هذا التباطؤ العوامل المؤثرة على عرض الائتمان والطلب عليه.

- فعلى جانب العرض، اختنق النمو الائتماني من جراء زيادة العزوف عن المخاطر وتشديد سياسات الإقراض لدى البنوك، على الرغم من النجاح في التغلب على ضغوط التمويل. وقد يكون تراجع النمو الائتماني انعكاسا أيضا لما قامت به البنوك في كل دول المجلس من إعادة نظر في ممارسات الإقراض المعمول بها، والتي كانت تعتمد في بعض الأحيان على سمعة المقترض (وهو ما يُطلق عليه "الإقراض على أساس الاسم") بدلا من الاعتماد على تحليل الائتمان.
- ويبدو أن الطلب على الائتمان انخفض في معظم دول المجلس ارتباطا بانخفاض أسعار العقارات، وتباطؤ أنشطة البناء ونمو الأنشطة غير النفطية، والضعف المقابل في ثقة المستثمرين والمستهلكين.

تباطؤ الائتمان والأمل الواعد

هناك عدد من الأسباب وراء عدم شعورنا بالقلق البالغ إزاء تباطؤ النمو الائتماني:

- ١- جاء التغيير في معدلات النمو الائتماني معبرا عن تصحيح كانت الحاجة إليه ماسة للتخلص من معدلات النمو الائتماني شديدة الارتفاع – وربما غير القابلة للاستمرار – التي سادت في سنوات الرواج.
- ٢- هناك بعض الدلائل المشاهدة بالفعل على حدوث ارتداد إيجابي – وإن كان محدودا – في معدلات النمو الائتماني في البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية.
- ٣- من الملاحظ أن صحة النظام المصرفي لا بأس بها على وجه العموم. فنسب كفاية رأس المال – التي تُعرّف على سبيل التبسيط بأنها قدرة البنوك على استيعاب الخسائر – لا تزال قوية. وتشير اختبارات تحمل الضغوط التي أجراها خبراء صندوق النقد الدولي إلى صلابة البنوك بشكل عام في مواجهة الصدمات الشديدة. وعلاوة على ذلك، تحقق تقدم ملحوظ في إعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع الشركات خلال عام ٢٠١٠، مما ساهم في دعم ثقة السوق. وبالتالي فإن الأوضاع الأساسية مهيأة لدعم استئناف النمو الائتماني، وإن كان ذلك قد يتم بالتدريج.
- ٤- هناك اتجاهات أساسية مهمة تحجبها الأرقام الكلية لنمو الائتمان في القطاع المصرفي. فنحن نشهد اتجاها إيجابيا للنمو الائتماني بعيدا عن القطاعات المتقلبة (مثل شراء العقارات وشراء حصص الملكية في قطاع الأسر) ونحو القطاعات الأكثر استقرارا كالصناعة والتجارة والخدمات. ولا يزال نمو الائتمان المقدم لهذه القطاعات قويا في عدد من البلدان.
- ٥- لا تكفي أرقام النمو الائتماني في القطاع المصرفي للإلمام بتفاصيل المشهد الراهن. فالقطاع الخاص يحصل على الائتمان عبر قنوات تمويلية بديلة:

- هناك حكومات تضمن سندات الدين الأجنبي التي تصدرها الكيانات المرتبطة بالحكومة (قطر وأبوظبي).
- هناك حكومات تعمل على زيادة مدفوعاتها المسبقة للمقاولين (كما في قطر والمملكة العربية السعودية)، مما يقلل احتياجهم للائتمان المصرفي من أجل تغطية رؤوس أموالهم العاملة.
- أجرت مؤسسات الإقراض المتخصصة زيادة كبيرة في الائتمان المقدم للقطاعات المحلية، وخاصة في المملكة العربية السعودية.

٦ - بوجه عام، يبدو أن الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي لديها أرصدة نقدية كافية وأنها تستطيع تمويل عملياتها من هذه الاحتياطات الوقائية على المدى القصير.

إن، هل الحاجة لا تزال قائمة لاتخاذ إجراءات عن طريق السياسات؟

رغم تركيز السياسات المالية والنقدية على دعم دول المجلس حتى تتجاوز تأثير الأزمة العالمية، فإن هذا الدعم ليس خيارا مفتوحا إلى أجل غير مسمى. ففي نهاية المطاف، سوف يصبح على القطاع الخاص أداء دور أنشط، مما يجعل إنعاش نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص أمرا حيويا.

وكما كانت عوامل العرض والطلب مؤثرة في تباطؤ الائتمان، ينبغي أن يكون التعامل معها هدفا للسياسات أيضا:

- على جانب الطلب، نرى من الملائم أن تواصل السلطات القطرية سياسة التنشيط المالي – إذا توافر لها الحيز المالي الكافي – والتيسير الكمي في عام ٢٠١٠، وربما في عام ٢٠١١ أيضا. وسوف يتعين إعادة النظر في هذه السياسات عند ظهور بوادر ارتفاع في معدلات التضخم، التي لا تزال مكبوحة نسبيا حتى الآن.
- ولتحسين عرض الائتمان، يتعين توجيه اهتمام خاص لحوكمة الشركات والإفصاح المالي والشفافية المالية، كما ينبغي تعزيز قدرة البنوك على تقييم مخاطر الائتمان. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إيجاد مصادر محلية بديلة لتمويل الشركات، لا سيما أسواق الدين المحلية أو الإقليمية. ولن يساهم ذلك في تنويع قنوات تمويل الاقتصاد فحسب، وإنما سيعمل أيضا على تحسين معايير الإفصاح المالي.